الاقتصاد الرقمي كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية في ماليزيا

م.د. عبير مرتضى حميد السعدي(*)

المستخلص:

تبحث هذه الدراسة في دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التنمية الاقتصادية في ماليزيا، من خلال تسليط الضوء على المبادرات والسياسات الحكومية التي ساهمت في تحسين أداء هذا القطاع الحيوي، وتحليل واقع الاقتصاد الرقمي من خلال تحليل أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية ودوره في تعزيز النمو الاقتصادي، خلق فرص عمل عالية القيمة، وجذب الاستثمارات المحلية والدولية .

وبالاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الإحصاءات الرسمية والتقارير المحلية والدولية، أظهرت نتائج الدراسة أن الاقتصاد الرقمي ساهم بنسبة ٢٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة إلى ٢٥,٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥. كما كان للاقتصاد الرقمي دور كبير في خلق فرص عمل ، حيث ساهم في توظيف حوالي ١,٢٢ مليون شخص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحده، مما يعكس أثره الإيجابي على سوق العمل والتنمية الاقتصادية.

وفي ختام الدراسة، قدمت عدة توصيات منها: الاستثمار في التعليم والتدريب الرقمي لمواجهة نقص المهارات الرقمية بين قوى العاملة، من خلال توفير برامج متخصصة في تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة. فضلا عن تطوير البنية التحتية الرقمية بشكل مستمر لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي المتنامي، وتعزيز استدامته كأحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية.

كلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التنمية الاقتصادية، ماليزيا.

(*)مركز الدراسات الاستراتيجية -جامعة كربلاء rihan9927@gmail.com

المقدمة

فــي ظل التطور التكنولوجي الســريع الذي يشــهده العالم، برز الاقتصاد الرقمــي كإحدى الركائز الأساســية التي تشــكل ملامح التنمية الاقتصادية الحديثة. وهذا التحول الرقمي لم يعد خيارًا، بل أصبح ضــرورة لكل دولة تســعى لتعزيز قدرتها التنافســية علــى الصعيدين المحلي والدولــي. ومن بين هذه الــدول، بــرزت ماليزيا كواحدة مــن الدول التي احتضنت هــذا التحول الرقمي بنجــاح ، حيث اصبح الاقتصاد الرقمي محور اســتراتيجياتها الوطنية واحد ركائز الرؤية المســتقبلية للبلاد ، حيث حصلت على استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية، وتحفيز الابتكار في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، لذا هي حققت نمو اقتصادي جيد، وخلق فرص عمل عالية القيمة للشباب. مما عزز مكانتها كلاعب رئيسي في الاقتصاد الرقمي في منطقة جنوب شرق آسيا.

تهدف هذه الدراســة إلى تحليل أهمية الاقتصاد الرقمي في ماليزيا ودوره الفاعل في تعزيز التنمية الاقتصاديــة، اذ تناول المبحث الأول التعريف بالاقتصاد الرقمي وخصائصه وأهميته في الاقتصادات المعاصــرة. بينمــا ركز المبحث الثاني على السياســات الحكوميــة والتدابير التي ســاهمت في تحقيق الاقتصاد الرقمي. اما المبحث الثالث فقد تناول واقع الاقتصاد الرقمي في ماليزيا.

مشكلة البحث

تتمثل مشــكلة البحث في التســاؤل عن كيفية انتقال ماليزيا إلى الاقتصاد الرقمي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتتفرع عن هذه المشكلة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هو الاقتصاد الرقمي ؟وماهي خصائصه وأهميته في عصرنا الحالي؟
- ما هي السياسات والتدابير التي اعتمدتها ماليزيا للانتقال إلى الاقتصاد الرقمي؟
- كيف أثر التحول الرقمي على أداء الاقتصاد الماليزي ومساهمته في التنمية الاقتصادية؟

فرضية البحث:

أن التحول إلى الاقتصاد الرقمي في ماليزيا ســاهم بشــكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خــلال زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة وجذب الاســتثمارات، لذا تعــد تجربة ماليزيا نموذجا ناجحا يمكن أن يقدم دروساً قيمة للبلدان النامية الساعية للتحول الرقمي.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في استكشــاف دور الاقتصاد الرقمــي في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال دراسة السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها ماليزيا على مدى ال٢٨ سنة الماضية. وهذا يوفر دروساً قيمة للبلدان النامية حول الفرص التي يمكن استغلالها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال الاقتصاد الرقمي.

هدف البحث

يرمي البحث إلى ما يلي:-

١- استعراض مفاهيم الاقتصاد الرقمي وخصائصه وبيان أهميته.

٢- السياسات الحكومية التي ساهمت في تحقيق هذا التحول الرقمي

٣- تحليل واقع الاقتصاد الرقمي في ماليزيا

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف البحث معتمدا بذلك على التقارير والإحصاءات الرسمية، بالإضافة الى المواقع الإلكترونية الموثوقة.

المبحث الأول:

الاقتصاد الرقمي مفهومه، خصائصه، أهميته

بات الاقتصاد الرقمي يكتسب أهميته البالغة نظرا لتدخله في اغلب مظاهر وانشطة الاقتصاد التقليدي، وهو ما يؤهله بشكل استثنائي لان يمثل بالفعل البنية الأساسية للاقتصاد في المستقبل فهو اليوم الممكن الأكبر للاقتصاد التقليدي ، هو يفتح افاقا جديدة لمفاهيم القيمة المضافة الغير مسبوقة من خلال مجموعة من الأدوات والتقنيات التي تميز عصر الثورة الصناعية الرابعة عن غيرها مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الالكتروني والعملات الرقمية والمشفرة والتكنولوجية المالية والبيانات الكبيرة وغيرها من التقنيات الحديثة التي تعتبر في حد ذاتها إضافة اقتصادية ومعرفية وتشكل موردا جديدا للموارد الاقتصادية التقليدية (الخوري، ٢٠٢٠، صفحة ١٠٠).

أولا: مفهوم الاقتصاد الرقمي

تم إدخال مفهوم الاقتصاد الرقمي في عام ١٩٩١ من قبل الاقتصادي الكندي دون تراب سيسك وكان الانترنيت في ذلك الوقت لا يزال في بدايات نشأته كشبكة عالميا حيث صدر أول متصفح تجاري لشبكة الإنترنت سنة١٩٩٤،وكان المواقع الشبكية تنشر المحتويات فقط ولا تعالج المعاملات، وكان الأشخاص ينفذون إلى الإنترنت عن طريق الاتصال بالهاتف عند سرعة ٩,٦٠٠ بث في الثانية. وفي عام ١٩٩٥ اصدر دون تاب سكوت كتاب عن الاقتصاد الرقمي بعنوان « الاقتصاد الرقمي الأمان والمخاطر في عصر الشبكات الذكية « وهو اول كتاب كتب عن الاقتصاد الرقمي أشار في كتابه ان الاقتصاد الرقمي هو « الاقتصاد الذي يوظف التقنيات الرقمية في تطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة كفاءة انتاج السلع وإنجاز الخدمات وتحسين نوعيتها وتوفير فرص لخلق سلاسل قيمة جديدة وزيادة رضا الفرد» (نسرين، ٢٠٢١، صفحة ٨٢٤) .لتعدد مفاهيم الاقتصاد الرقمي فيما بعد

لتعرف بأنه « التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة والاقتصاد القطاعي والوطني والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال مدة ما» (زينب ، ٢٠١٥، صفحة ٦).اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عرفت الاقتصاد الرقمي بانه « يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد عليها او تعتمد عليها بشكل كبير معززة باستخدام المدخلات الرقمية ، بما في ذلك التقنيات الرقمية البنية التحتية والخدمات الرقمية والبيانات ، ويشمل جميع المنتجين والمستهلكين بما في ذلك الحكومة التي تستخدم هذه المدخلات الرقمية في اقتصادها أنشطة» (Cassey , ٢٠٢٢, p. ٢)، كما يعرف على أنه"الاقتصاد الذي تعد المعلومات الرقمية أساسه، لتكون صناعة المعلومات أهم ميزة له، ويعتمد على الوسائل التقنية المختلفة الحوسبة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي بدورها اصبغت كل عناصر الاقتصاد التقليدي صبغة الرقمية فظهرت النقود الرقمية، التجارة الإلكترونية، الزبون الرقمي، الشركة الرقمية، وتكنولوجيا الرقمية، المنتجة الرقمي وغيرها" (قاسم و ملوكي، ٢٠١٨، صفحة ٣١).وفقًا لرؤية الحكومة الماليزية، تُعرّف الاقتصاد الرقمي بأنه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن إنتاج واستخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل الأفراد والشركات والحكومات." (Ministry Of Investment, Trade And Industry (MITI) لذا يمكن ان نستنتج ان الاقتصاد الرقمي او ما يطلق عليه اقتصاد الإنترنيت أو الاقتصاد الجديد أو اقتصاد الويب او الاقتصاد الإلكتروني هو ذلك الاقتصاد الذي يعتمد على تقنيات الحوسبة الرقمية والذي يبني على أساس التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات خصوصا القابلة للتداول التجاري عبر الشبكات المعلوماتية لذا من الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي:

- البنية التحتية والتجهيزات التقنية
- توفير البيئة القانونية المنظمة لتأمين المنافسة العادلة
- قدرة القطاع المالي على توفير وتطوير الاستثمارات ورؤوس الأموال المخاطرة من أجل دعم ومساندة الأفكار الذكية
- رأس المال الحقيقي والمتمثل في الموارد البشرية التي تعنى بقطاع التعليم والتدريب

ثانيا: خصائص الاقتصاد الرقمي.

يمثل الاقتصاد الرقمي تحولًا جذريًا في الطريقة التي تُدار بها الأنشطة الاقتصادية، حيث يعتمد بشكل أساسي على التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. هذا التحول يعيد تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ويوفر فرصًا جديدة للنمو والابتكار. لفهم هذا النوع من الاقتصاد، يجب تسليط الضوء على أبرز خصائصه التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي، والتي تسهم في تعزيز الكفاءة والتنافسية على المستويين المحلي والدولي (زينب ، ٢٠١٥، صفحة ١١):-

١. المعرفة : من اهم خصائص الاقتصاد الرقمي هو تركيزه على نشـر المعرفة والتشـجيع على بنـاء المؤسسـات الالكترونيـة والإدارة الالكترونية بالتركيز على الاسـتثمار في رأس المال البشري لتحويلها الى قوى عاملة مؤهلة ومدربة متخصصة في استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة (الجندي و حنفي، ٢٠٢٢، صفحة ٣٢).

٢. الافتراضية: في الاقتصاد الرقمي من الممكن ان تتحول الأشياء المادية والملموسة في الأمور الظاهريـة الى أشـياء افتراضية، مما يعني ذلك تغير اهم قاعـدة في الاقتصاد التقليدي وكذلك المؤسسات والعلاقات الاجتماعية.

٣. التقارب بين القطاعات الاقتصادية: ان أسـاس البنية التحتيـة في الاقتصاد الرقمي الجديد هو التقارب بين استخدام الحاسوب وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٤. التكامـل عبر الانترنيت: اذ ان كل شـركة في الوقت الحالي تكـون لها عوامل قوة إزاء تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي ينجم عنها تقليل التكاليف الناجمة عن التسلسل الهرمي وعدم القدرة على التغيير على المسـتوى الكلي ومن هنا سـوف يكون التفاعل والاندماج من اجل البقاء والنمو والاستمرار وسيكون المحرك الرئيسي لخلق الثروة وتوزيعها.

٥. الابتـكار والانفتاح: من خلال تطوير منتجات وخدمـات جديدة معتمدا على الابداع والابتكار البشـري التي تكون المصادر الرئيسـة للقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي ، اما الانفتاح في تجلى من خلال انعدام اية عقبات امام أي شخص للاندماج فيه وكل مايحتاجه هذا الشخص هو وعي كامل بابعاد وجوانب هذا الاقتصاد (جعفر، ٢٠٢٣، صفحة ٣٩٧).

٦. سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات: ان نمو الاقتصاد الرقمي وديمومته يعتمد على قدرة الأفراد والمؤسسـات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة، والذي يتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وتوفير البنية التحتية الملائمة، وتخفيض تكلفة رسوم تلك الخدمات وتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة واسـتخدام الأموال الإلكترونية مثل بطاقات الائتمان.

٧. المنافسـة وهيكل السـوق: تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسـة وتحسين المراكز التنافسية، بحيث يختلف هيكل السوق بناءً على درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء على المستوى المحلي او الدولي (السيد و عياد، ٢٠٢٠، صفحة ٧).

٨. مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي: تلعب التكنولوجيا المعلومات دورا هاما في زيادة النمو الاقتصادي وفي الاسـتثمارات الرأسـمالية والتجارة الإلكترونية المحلية والدولية كما يؤثر الإنترنت على أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

٩. الاقتصاد الرقمي و توفير المعلومات لاتخاذ القرارات: يوفر المعلومات عن طريق تعلم كيفية

تحديد اختيار المصادر المناسبة والدقيقة للمعلومات الضرورية والهامة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية أي أداء إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثير أحداث المعلومات الإلكترونية، المعلومات المنطوقة والطباعة وكذلك التنبؤات التكنولوجية (وسيلة و محمد، ٢٠٢٢، صفحة ٣٠٣).

ثالثا: أهمية الاقتصاد الرقمي

يلعب الاقتصاد الرقمي دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث يتيح الاستفادة القصوى من الموارد والإمكانات المتاحة. وتتجلى أهمية الاقتصاد الرقمي فيما يلي: (اناس و دنيا، ٢٠٢١، صفحة ١١)

١. خلق أسواق افتراضية: يمكن للاقتصاد الرقمي إنشاء أسواق ومرافق افتراضية تزيل قيود الوقت والمكان، وبالتالي تعزيز التجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية في مختلف المجالات مثل الأعمال المصرفية والتعليم.

٢. الاتصال المباشر: تسهيل المعاملات بين العملاء من خلال الاتصال الإلكتروني المباشر.

٣. تبادل المنافع: يساعد على ترشيد اتخاذ القرار من خلال تدفق المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب. تحسين كفاءة المشروع: يساعد الاقتصاد الرقمي على تنظيم العمليات الإدارية وخفض التكاليف وتعزيز الإنتاجية ، وبالتالي زيادة الربحية وحماية حقوق أصحاب المشروع.

٤. اعتماد تكنولوجيا التصنيع الحديثة: يساعد الاقتصاد الرقمي المنشآت على تبني أنظمة تصنيع متقدمة مدعومة بالحاسوب، مما يساعد على تحسين الكفاءة والإنتاجية.

٥. الحفاظ على النمو في الأسواق التنافسية: التسويق الإلكتروني يعزز القدرة على تحقيق النمو في الأسواق.

٦. خلق فرص العمل: يعمل الاقتصاد الرقمي على زيادة فرص العمل للعديد من العاطلين عن العمل، خاصة في مجال التقنيات الإلكترونية الحديثة ويؤدي الى ارتفاع الدخول وتزايد الثروات مما يعمل على ارتفاع مستوى المعيشة والرفاه .

٧. تحفيز الاستثمار المعرفي: للاقتصاد الرقمي دور كبير في تحفيز الاستثمار خاصة الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية ، من خلال تشجيع الابتكار ، وتحسين كفاءة الإنتاج ، ودعم ريادة الأعمال، وتحسين التعليم والتدريب راس المال البشري، مما يساعد على دفع النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

٨. الوصول الى الأسواق العالمية: تؤدي التكنولوجيا الرقمية في اقتصادات الدول النامية مكن

شركائها من الحصول الى خدمات متقدمة بأسعار تنافسية ، مما أتاح لها الوصول إلى الأسواق العالمية التي كانت تقتصر على الشركات الكبرى التابعة الاقتصاديات المتقدمة ، كما يساعد فـي زيـادة الاندماج اقتصاد الدولة مـا اقتصاد الدول الاخرى مع زيـادة فرص التجارة عبر التجارة الالكترونية نتيجة سـهولة الوصول إلى الأسـواق العالميـة وقطاعاتها (المعاضيدي، ٢٠٢١، الصفحات ١٧٤-١٧٥)

المبحث الثاني

الاستراتيجيات والتدابير الحكومية لتحول الى الاقتصاد الرقمي في ماليزيا

في ظل التطورات التكنولوجيا، بدأت ماليزيا رحلتها نحو التحول الرقمي بخطوات استراتيجية تهدف إلى بناء اقتصاد رقمي متطور ومسـتدام. ففي عام ١٩٩٦، أنشـأت الحكومة مؤسسـة الاقتصاد الرقمـي الماليزيـة (Malaysia Digital Economy Corporation MDEC) بهـدف تسـخير الإمكانات التكنولوجيا لتحقيق تحول شـامل على مسـتوى البلاد. وكان إنشـاء الممر الفائق للوسـائط المتعددة

(The Multimedia Super Corridor MSC) أحـد أبرز المبادرات في هذه المرحلة، حيث صُممـت هـذه المبادرة لتوفيـر مناطق أعمال عاليـة التقنية ومناطق اقتصادية خاصـة، بهدف تحويل ماليزيـا إلـى دولة متقدمة بحلول عام 2020،يتماشـى التطلع إلى النهـوض بالاقتصاد الرقمي الخطط الاسـتراتيجية للحكومـة نحو رؤية لرخاء مشـترك (2030 WKB)الذي أصدرتـه الحكومة في عام 2020 للفتـرة 2021-2030 ، والـذي يهـدف إلى توفير تنميـة اقتصادية عادلـة ومنصفة بين جميع سستويات المجتمع بحلول عام 2030 (ECONOMIC PLANNING UNIT, PRIME MIN-ISTER'S DEPARTMENT, 2023, p. 7) .اسـتمر التـزام الحكومة بتعزيز الاقتصاد الرقمي مـن خلال إطلاق مبادرات مبتكرة تدعم تطـور ماليزيا كمركز عالمي في هذا المجال. ومن أبرز هذه المبـادرات، «Malaysia Digital» التـي أطلقتهـا هيئة MDEC بالتعاون مـع وزارة الاتصالات والوسـائط المتعددة. تهـدف هذه المبادرة إلى وضع ماليزيا في طليعة الثـورة الرقمية من خلال جذب الشـركات، واسـتقطاب المواهب، وتشجيع الاسـتثمارات، كما ركزت على تسـريع نمو النظام البيئي الرقمي، وتعزيز فرص الاقتصاد الرقمي، بما يدعم خطة التعافي الوطنية. كما تشـمل المبادرة برامج تحفيزية تسهم في تعزيز الابتكار والنمو، مع ضمان أن يلعب الماليزيون دوراً ريادياً في تشكيل مستقبل الثورة الرقمية العالمية.

لذا وضعت الحكومة الماليزية سياسـات اسـتراتيجية مدروسـة تهدف إلى تعزيز قدرات الاقتصاد الرقمي وتحقيق التحول الرقمي. وقد مر تنفيذ هذه السياسات بمرحلتين رئيسيتين (Cassey , ٢٠٢٢, p. ٨):

المرحلة الأولى : تطوير تكنولوجيا المعلومات والممر الفائق للوسائط المتعددة (١٩٩٦-٢٠١٠)

بـدأت ماليزيا في التركيز على التحول الاقتصادي الرقمي ضمن الخطة الخمسـية السـابعة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، حيث اعتُبرت تكنولوجيا المعلومات محورا أساسيا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين رفاهية السـكان. خلال هذه الفترة، كان مصطلح «تكنولوجيا المعلومات» يشـمل شـبكات الاتصالات (كالإنترنت والهاتف)، الحواسـيب الشخصية، برامج الكمبيوتر، وقواعد البيانات الإلكترونية. ركزت الخطة السابعة على تطوير قطاعي التصنيع والخدمات. في قطاع التصنيع، كانت تكنولوجيا المعلومات ذات أهمية مزدوجة: من جهة تعزيز القدرة التنافسية للتصنيع، ومن جهة أخرى إنتاج وتصدير أجهزة تكنولوجيـا المعلومات. أمـا في قطاع الخدمات، فقد اسـتخدمت تطبيقات تكنولوجيـا المعلومات لرفع الإنتاجية وتعزيز التنافسية.

لتنفيذ هذه الرؤية، أُنشـئت مؤسسـة الاقتصاد الرقمي الماليزية (MDEC) لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والوسـائط المتعددة، واطلق على اثرها ممر الوسـائط المتعددة (MSC) في عام ١٩٩٦، وهي منطقة تمتد على مساحة (١٥×٤٠)كم، وتشمل ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية: مدينة كوالالمبور، مطـار كوالالمبور الدولـي (KLIA)، وبوتراجايا (العاصمة الإدارية الجديدة). كما تم انشـاء "المدن الالكترونية" ضمن هذا الممر مثل (Cyberjaya) التي أصبحت تُعرف بوادي السيليكون الماليزي.اما السياسات والحوافز التي وضعتها الحكومة الماليزية لدعم(MSC) هي (Cassey , 2022, p. 7):

١. وثيقـة ضمانات تضمنت حرية الملكيـة، توظيف العمالة الأجنبية والمحلية دون قيود، وحرية الحصول على رأس المال عالميًا.
٢. حوافز مالية مثل إعفاء ضريبي لمدة تصل إلى ١٠ سـنوات أو بدل اسـتثمار ضريبي بنسـبة ١٠٠٪ لمدة خمس سنوات.
٣. تأهيل الشركات لتقديم عروض على عقود البنية التحتية الرئيسية في (MSC)
٤. تأسـيس جامعـة الوسـائط المتعـددة (MMU) لتخريج كـوادر ماهرة في مجـال تكنولوجيا المعلومات.

ومن نتاج تلك الحوافز حصول أكثر من ٤٨٠ شركة من مختلف القطاعات على اعتماد من مركز MSC عـام ٢٠٠٠، ممـا يعكس ذلك نجاح ماليزيا في جذب الاسـتثمارات وتطويـر قطاع الاقتصاد الرقمي.

في الفترة بين ٢٠١١ -٢٠١٥، كان التركيز على ممر الوسائط المتعددة الفائق (MSC) محدودًا، اذ غطت هذه الفترة خطة ماليزيا العاشرة والحادية عشرة بعض البرامج لتحسين البنية التحتية للنطاق العريـض لينعكـس ذلك فيما بعد لتصبح ماليزيا اليوم مجتمع اعمـال متميز في مجال خدمات الأعمال العالمية (GBS)، حيث تشير التقارير إلى وجود ٥٧٩ شركة GBS داخل MSC Malaysia، تمثل الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة (FDIs) حوالي 57 %،وتساهم 66 % من الصادرات، و61 % من إجمالي التوظيف (Cassey , 2022, p. 10).

في عام ٢٠١٣، اطلقت الحكومة السياسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار بهدف تعزيز دور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الاقتصادية. وأكدت الخطة الوطنية الـ١١ على أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تمكين رئيسي لتحقيق اقتصاد قائم على المعرفة. ومن أبرز المبادرات في هذا السياق: خارطة الطريق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية (٢٠١٤) ومخطط الإنتاجية الماليزي (٢٠١٧)، اللذان استهدفا دعم الرقمنة بين الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) من خلال التجارة الإلكترونية وتبني التكنولوجيا المبتكرة. كما أُطلقت في عام ٢٠١٧ منطقة التجارة الحرة الرقمية لتعزيز التجارة الإلكترونية عبر الحدود، مما سهل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية. في نفس العام، تم إطلاق مبادرات لتحسين تبادل البيانات في القطاع العام، مثل مشروع تحليلات البيانات الضخمة (٢٠١٥) والخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للقطاع العام (٢٠١٦-٢٠٢٠)، بهدف تحسين تقديم الخدمات العامة باستخدام البيانات.

لتعزيز هذا الاتجاه، تم إنشاء لجنة تحديث ورقمنة القطاع العام في عام ٢٠١٩ لمتابعة تنفيذ المبادرات الرقمية. كما ركزت الحكومة على تحسين خدمات النطاق العريض من حيث التغطية والجودة والتكلفة، حيث أُنشئت فرقة العمل الوطنية 5G في ٢٠١٨ وأُطلق برنامج NFCP في ٢٠١٩ لتعزيز البنية التحتية الرقمية وتسريع التحول الرقمي للاقتصاد. وفي ٢٠٢١، خُصص مبلغ ٢٤٢,٥ مليون دولار لدعم برنامج الرقمنة الصناعي، الذي يهدف إلى تمكين التحول الرقمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تم تعزيز الأمن السيبراني وتطوير شبكات الإنترنت في إطار هذه المبادرات. (ONOMIC PLANNING UNIT, PRIME MINISTER'S DEPART-MENT, 2023, p. 32)

بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ برامج لتعزيز التبني التكنولوجي والتحول الرقمي في الحكومة، مثل مبادرة النطاق العريض الوطنية في عام 2004، ومبادرة تحليلات البيانات الضخمة للقطاع العام في 2013، وخارطة الطريق الاستراتيجية للإنترنت الوطني (2015-2025)، والخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع العام (2016-2020)، وإطار عمل المدينة الذكية في ماليزيا (2019-2025). في عام 2020، أطلقت الحكومة مخططًا للاقتصاد الرقمي لمدة 10 سنوات (2021-2030) المعروف باسم MyDIGITAL، لقيادة أجندة الحكومة نحو تحقيق دولة مدفوعة رقميًا وذات دخل مرتفع، لتصبح قائدة إقليمية في تنفيذ الاقتصاد الرقمي (Suhaiza l, Norsya-hida, & Hawa , 2024, p. 542).

لذا يمكن تلخيص اهم السياسات والتدابير الحكومية للتحول التكنولوجي والرقمي في ماليزيا خلال الفترة ١٩٩٦–٢٠١٩ بشكل قم (١).

الشكل (١)

السياسات والتدابير الحكومية لتحفيز التحول التكنولوجي والرقمي في ماليزيا

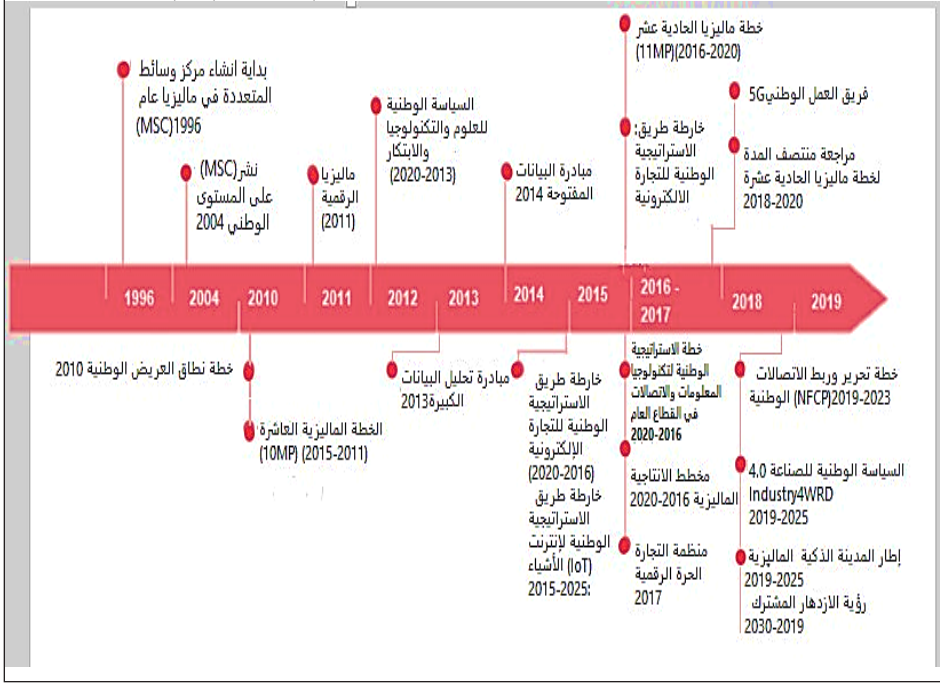

SOURCE: ECONOMIC PLANNING UNIT, PRIME MINISTER'S DEPARTMENT, MALAYSIA DIGITAL ECONOMY BLUEPRINT,2023,P33.

تقـوم الحكومة بصياغة سياسـات جديدة ومبادرات عديدة لخلق بيئـة أكثر ملاءمة وتوفير الفرص للنمـو المسـتمر للاقتصاد الرقمي، والتي تشـمل بعض مجـالات التركيز الأمن السـيبراني والتجارة الإلكترونية وتبادل البيانات والتكنولوجيات الناشـئة، ورعاية الشباب ذات المواهب الرقمية فضلا عن تدريـب وتأهيـل القوى العاملة الحالية على التقنيات الحديثة ، كما التأكيد على أهمية الابتكار في مجال تكنولوجيـا المعلومـات والاتصالات في المدارس وشـدد على تعزيز تقديم مواد العلـوم والتكنولوجيا والهندسـة والرياضيات (STEM) عبر نظام التعليم. كما دعمت الحكومة الفئات الضعيفة مثل B40 والنسـاء لضمان المسـاواة في الوصول والفرص للمشـاركة في الاقتصاد الرقمي (ECONOMIC PLANNING UNIT, PRIME MINISTER'S DEPARTMENT, 2023, pp. 33-34)

المرحلة الثانية: الصناعة والاقتصاد الرقمي (٢٠١٥-٢٠٢١)

تُعد هذه الفترة من أبرز الفترات التي شـهدت الإعلان عن سياسـات وخطط استراتيجية تهدف إلى تطوير الاقتصاد الرقمي في ماليزيا. ومن بين هذه السياسات والخطط:

أ- خارطة الطريق الاستراتيجية الوطنية لإنترنت الأشياء(٢٠١٥).

من الاستراتيجيات المبكرة التي تتعلق ب IR٤ والاقتصاد الرقمي خارطة الطريق الاستراتيجية الوطنية لإنترنت الأشياء (NIoTSR). تم إطلاقه في عام ٢٠١٥ من قبل وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (MOSTI). أمانة التنفيذ المعينة هي Mimos Bhd ، المركز الوطني لأبحاث البحث والتطوير. تتمثل رؤية خارطة الطريق في جعل ماليزيا المركز الإقليمي الأول لتطوير إنترنت الأشياء. وتشمل أهدافها: (١) إنشاء نظام بيئي موات لصناعة إنترنت الأشياء، (٢) تعزيز قدرات رواد الأعمال التقنيين في طبقة التطبيقات والخدمات، (٣) جعل ماليزيا مركز التنمية الإقليمي لإنترنت الأشياء. واستخدمت عدة مشاريع تجريبية للبدء في تنفيذه. وهي تشمل مشاريع في الزراعة وتربية الأحياء المائية والرعاية الصحية وإدارة النفايات.

ب- خارطة الطريق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية(٢٠١٦).

تم إطلاق خارطة الطريق الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية (NeSR) في عام ٢٠١٦. الهدف من NeSR هو تقديم التوجيه لمختلف الوزارات والإدارات والوكالات بشأن الأولويات والإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها لتعزيز نمو التجارة الإلكترونية، كما حدد الاستراتيجية اهداف أخرى وهي جذب ما يقرب من ٨٠ ٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) إلى عالم التجارة الإلكترونية وتأكد من أن لديهم القدرات لمواكبة السوق عبر الإنترنت الذي يستعد للنمو بشكل أسرع بكثير من المبيعات غير المتصلة بالإنترنت.فضلا عن التوسيع الوصول إلى الأسواق، أي التوسع إلى ما هو أبعد من ١٦ مليون عميل رقمي للتنافس على أكثر من ٨٧ مليون عميل رقمي في منطقة الآسيان وفي نهاية المطاف ١ مليار عميل رقمي في جميع أنحاء العالم.

السياسة الوطنية بشأن الصناعة (٢٠١٨).

ج- تم إطلاق السياسة الوطنية للصناعة ٤,٠ (Industry٤WRD) في عام ٢٠١٨ بهدف تسخير التقنيات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة (IR٤) لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع التصنيع. تم تصوير إطار عمل Industry٤WRD ، وتشمل هذه التقنيات: الذكاء الاصطناعي ، وتحليلات البيانات الضخمة ، والواقع المعزز ، والتصنيع الإضافي ، والأمن السيبراني ، والمحاكاة ، وتكامل الأنظمة ، وإنترنت الأشياء ، والمواد المتقدمة ، والروبوتات المستقلة ، والحوسبة السحابية. نسبة كبيرة من هذه التقنيات هي مدخلات رقمية. يتم تجميع عبر برامج محددة في خمسة مجالات ، وهي: التمويل والبنية التحتية واللوائح والمهارات والمواهب والتكنولوجيا - كل منها يرتكز على وزارة واحدة.

السياسة الوطنية للثورة الصناعية الرابعة(٢٠٢١).

د- توفر السياسة الوطنية للثورة الصناعية الرابعة (IRP٤) إطارا واسعا لمختلف السياسات التي تدعم الثورة الصناعية الرابعة حيث كانت رؤية السياسة» نمو متوازن ومسؤول ومستدام» وضع بذلك عدة اعتبارات هي تسخير التقنيات من اجل الحفاظ على سلامة البيئة ، وتعزيز القدرات المحلية في

القطاعات (تعليم ، الصحة، التصنيع، التمويل والتأمين، الخدمات ، السياحة، النقل ، الخدمات المالية وغيرها) عبر ٤IR ،وتحسين نوعية الحياة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة . وما يميز هذه السياسة عن سابقتها انها تأخذ باعتبارات الاجتماعية والبيئية بشكل اكبر.

كما دعمت الحكومة الماليزية الشركات الصغيرة والمتوسطة لدخول عالم التجارة الإلكترونية من خلال إطلاق مبادرات وبرامج واسعة النطاق، ومن أبرزها "NESR"و" **RCEP"**

١- خارطة الطريق الاستراتيجية للتجارة الإلكترونية الوطنية NESR .

قادت مؤسسة الاقتصاد الرقمي الماليزية (MDEC)، وهي الوكالة الرائدة في تطوير الاقتصاد الرقمي، تنفيذ حملات مثل "Go-eCommerce Onboarding" و"Shop Malaysia Online" ضمن إطار برنامج "Belanjawan 2021"، وذلك بهدف تشجيع اعتماد التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية. وحققت هذه الجهود نتائج ملموسة خلال الفترة 2016-2021، استفادت أكثر من 890,000 شركة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من هذه الحملات متخطية الهدف الأولي المحدد لعام 2025 والبالغ 875,000 شركة ضمن إطارمبادرة NESR ، بينما انضمت 365,900 شركة جديدةإلى منظومة التجارة الإلكترونية خلال عام 2023،من خلال التعاون بين 32 شريكًا في مجالات التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني ووزارة التنمية الاقتصادية والمالية، حققت هذه الشركات إجمالي دخل بلغ 7.39 مليار رينجيت. وتسعى مبادرة (NESR) إلى رفع عدد الشركات المصدرة عبر التجارة الإلكترونية إلى 84,000 شركة بحلول عام 2025 . (Mentek, 2022)

٢- الارتقاء بالتجارة الإلكترونية من خلال الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) :

تعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة من أكبر اتفاقيات للتجارة الحرة في العالم، اذ تضم ١٥ دولة إجمالي عدد سكانها أكثر من ٢,٢ مليار نسمة من بينها الصين واليابان وكوريا الجنوبية، والتي تعد من أكبر الاقتصادات في آسيا.وبانضمام ماليزيا الى هذه الاتفاقية ، اصبحت الشركات المحلية تتمتع بفرص أكبر داخل أكبر كتلة تجارية في العالم، من خلال تقليل أو إزالة الحواجز التجارية، فضلاً عن توحيد المعايير والأساليب التنظيمية، مما يحقق التكامل الاقتصادي بين الاعضاءكما تؤدي التجارة الإلكترونية دورًا محوريًا في إطار اتفاقية RCEP، حيث تهدف إلى تعزيز التعاون في هذا المجال بين الدول الأعضاء الخمس عشرة، مع توسيع نطاق استخدامها عالميًا. تشمل الاتفاقية أحكامًا رئيسية تتعلق بالإطار التنظيمي المحلي، والتجارة الإلكترونية اللاورقية، والشفافية، والمصادقة الإلكترونية. كما تعزز بيئة آمنة للتجارة الإلكترونية من خلال حماية المستهلك عبر الإنترنت، وصون المعلومات الشخصية، وتعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني (Department of Foreign Affairs and Trade, n.d)

مخطط الاقتصاد الرقمي لماليزيا (٢٠٢١).

تم إطلاق مخطط الاقتصاد الرقمي الماليزي (MyDIGITAL) في عام ٢٠٢١ ، وفق رؤية

«أن نكـون رائديـن إقليميا في الاقتصاد الرقمي وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شـاملة ومسـؤولة ومسـتدامة» مواضعـة لذلك مجموعة من الاهداف أكثر شـمولا وتفصيلا لتطويـر الاقتصاد الرقمي ،وكانت أهداف السياسة العامة للمخطط هي:

١. تشـجيع اللاعبين في الصناعة على أن يصبحوا مبدعين ومستخدمين ومتبنين لنماذج الأعمال المبتكرة في ظل الاقتصاد الرقمي.

٢. تسخير رأس المال البشري الذي يمكن أن يزدهر في الاقتصاد الرقمي.

٣. رعاية نظام بيئي متكامل يسمح للمجتمع بتبني الاقتصاد الرقمي

اما الاتجاهات للمخطط اليها هي :

- دفع التحول الرقمي في القطاع العام.
- تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية من خلال الرقمنة
- بناء بنية تحتية رقمية تمكينية.
- بناء مواهب رقمية مرنة وكفؤة.
- إنشاء مجتمع رقمي شامل.
- بناء بيئة رقمية موثوقة وآمنة وأخلاقية.

وحددت (MyDIGITAL) المبادرات والنتائج المسـتهدفة والتي تغطي القطاعين الخاص والعام على حد سـواء ، من خلال تنفيذ ثلاث مراحل خلال عشـر سـنوات تبدأ من ٢٠٢١ وتنتهي حتى عام ٢٠٣٠. وسـيتم تنفيذ هذه الأهداف من خلال ٦ توجهات اسـتراتيجية و ٢٢ اسـتراتيجية و ٤٨ مبادرة وطنية و ٢٨ مبادرة قطاعية عبر مخطط الاقتصاد الرقمي الماليزي .لذا يقسم المخطط الى :

المرحلة الاولى: ٢٠٢١-٢٠٢٢

ركزت هذه المرحلة على تسـريع التبني الرقمي لتعزيـز البنية التحتية الرقمية اللازمة، مما يمهد الطريق لتطبيق المرحلتين الثانية والثالثة بشكل سلس وسريع

المرحلة الثانية: ٢٠٢٣-٢٠٢٥

في هذه المرحلة، يتحول التركيز نحو تعزيز التحول الرقمي وزيادة الشمولية في الاقتصاد الرقمي. تشمل الجهود دمج المواهب والشركات من مختلف الفئات لتحقيق نمو متوازن وشامل

المرحلة الثالثة:٢٠٢٦-٢٠٣٠

تركز هذه المرحلة على تحقيق نمو قوي ومستدام، مع وضع ماليزيا في مكانة إقليمية رائدة كمنتج للمنتجات الرقمية ومزود للحلول الرقمية .

صاغـت الحكومــة الماليزية عـددا من الاسـتراتيجيات والخطط للتحول الاقتصــادي الرقمي. يتم تنسـيق تنفيذ هذه الاسـتراتيجيات من قبل المجلس الوطني للاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة (MED٤IR) ، وهــي لجنــة يرأســها رئيس الوزراء. ويدعم المجلس ســت مجموعــات، وهي: (١) الاقتصــاد، (٢) البنية التحتية الرقميــة والبيانات، (٣) مجموعة المواهــب، (٤) خدمة تقديم الخدمات في القطاع العام، (٥) المجتمع الرقمي الشــامل. و (سادســا) البيئة الرقمية. ويشارك عدد من الوكالات الحكومية في دعم تنفيذ الخطط منها **مكتب الاســتثمار الرقمي (DIO)** الذي انشأ عام ٢٠٢١ كمنصة نافذة واحدة لتســهيل الاســتثمارات الرقمية في ماليزيا، والمنصة مدعومة مــن قبل وكالتين هي :هيئة تنمية الاستثمار الماليزية (MIDA) ومؤسسة الاقتصاد الرقمي الماليزي (MDEC) .وتهدف DIO في جذب استثمارات رقمية تبلغ ٧٠ مليار رينجيت ماليزي بحلول عام ٢٠٢٥ والتي سهلت استثمارات رقمية بقيمة ١٣,١ مليار رينجيت ماليزي (بما في ذلك مشاريع مراكز البيانات) في ماليزيا عام٢٠٢١ (PRIME MINISTER‘S DEPARTMENT، n.d، صفحة ٧٢).

جدول(١)

مخطط الاقتصاد الرقمي (٢٠٢١)

رؤية **أن نكون رائدين إقليميا في الاقتصاد الرقمي وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة ومسؤولة ومستدامة.**				
اهداف				
	تسخير رأس المال البشري القادر على الازدهار في الاقتصاد الرقمي		تشجيع اللاعبين في الصناعة على أن يصبحوا منشئين ومستخدمين ومتبنين من نماذج الأعمال المبتكرة في إطار الاقتصاد الرقمي	
٦ خطوات				
٦	٤		٣	٢	١
بناء بيئة رقمية امنة وموثوقة	بناء مواهب رقمية مرنة وكفؤة		تمكين البناء رقمي لبنية تحتية	تعزيز القدره التنافسيه الاقتصادية عن طريق الرقمنة	دفع التحول الرقمي في قطاع العام
٢٢ استراتيجية					

S١: تعزيز السلامة و الأخلاقيات في الأنشطة و المعاملات الرقمية	S١: دمج المهارات الرقمية في التعليم في المرحلة الابتدائية والمستوى الثانوي	S١: استخدام التدابير التنظيمي لتوسيع نطاق البنية بنية التحتية	S١: تسهيل التبني الرقمي والوصول الى تكنولوجيا الرقمية واستخدامها بشكل فعال عبر جميع القطاعات الشركة ومستوى النضج الرقمي	S١: الإدارة التغير لتحقيق التحول الرقمي الفعال
٢: التزامS المؤسسات بحماية البيانات الشخصية و الخصوصيه	S٢:تحويل التركيز في التعليم المهني والعالي من المهارات المرتبطة بالوظيفة الى كفاءات والقدرة على التكييف	الاستفادة من التحول: S٢ الرقمي لمعالجة التحديات القديمة	S٢: التعجيل في تطوير الصناعة من خلال تعزيز المشاركة المحلية	S٢: الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتحسين سير العمل والانتاجية

S٣: تحسين نقل البيانات عبر حدود	S٣: تزويد القوى العاملة الحالية بالمهارات الرقمية اللازمة للاستمرارها	S٣: تعزيز قدرات البنية تحتية للتكنولوجيا الرقمية	S٣: تبسيط المتطلبات التنظيمية للاستجابة للاقتصاد الرقمي وتشجيع نماذج الأعمال مبتكره	S٣: التحسين المهارات الرقمية لموظفي الخدمة المدنية
S٤: زيادةالوعي بالامن السيبراني بين الشركات	S٤: ضمان حماية العاملين المؤقتين وتزويدهم بالمهارات المناسبة		S٤: اتطوير مجموعة الصناعة الرقمية وتحفيز الأنشطة الريادية	S٤: استخدام البيانات التحسين لتحسين خدمات حكومية
				S٥: زيادة نطاق وجودة الخدمات عبر الانترنيت لتجربة الأفضل للمستخدم
٤٨ مبادرة وطنية				
٢٨ مبادرة قطاعية				

Source: Casey Lee, Strategic Policies for Digital Economic Transformation: The Case of Malaysia, ISEAS – Yusof Ishak Institute, Singapore, 2022, p16.

ففـي موازنة عام ٢٠٢١ مثلا وضعت تخصيصات المالية ضخمة لتسـريع الاقتصاد الرقمي اذ تم (International Trade Administration):

١. تخصيص ٢٤٢,٥ مليون دولار أمريكي (١ مليار رينجيت ماليزي) لبرنامج جديد لرقمنة الصناعة للتركيز على تقنيات الثورة الصناعية 4.0 (IR4.0). يتضمن ذلك منحة لبرنامج الرقمنة للشركات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ٣٦,٤ مليون دولار أمريكي (١٥٠ مليون رينجيت ماليزي) ومنحة الأتمتة للشركات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا لتشجيعها على تحويل سلاسل التصنيع الخاصة بها رقميًا والشروع في التصنيع الذكي. تعتقد الحكومة الماليزية أن هذا التخصيص سيكون كافيًا لتسريع أنشطة الرقمنة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٢. يستمر الأمن السيبراني كأولوية قصوى للحكومة الماليزية مع تخصيص مبلغ ٦,٥٤٩ مليون دولار أمريكي (٢٧ مليون رينجيت ماليزي) تحت مظلة CyberSecurity Malaysia. وسيعزز التخصيص تدابير الأمن السيبراني الحالية في البلاد. في أكتوبر ٢٠٢٠، أطلقت الحكومة الماليزية استراتيجية الأمن السيبراني (MCSS) ٢٠٢٠-٢٠٢٤، وستعمل هذه الاستراتيجية كإطار وطني للأمن السيبراني للسنوات الخمس المقبلة، وكمخطط لتطوير إدارة الأمن والدفاع في ماليزيا عبر جميع الاقتصادات الرئيسية. القطاعات. خصصت الحكومة الماليزية ٤٣٤ مليون دولار (١,٨ مليار رينجيت ماليزي) لـ MCSS للبناء على السياسات الحالية في إطار هذه الاستراتيجية.

٣. خصصت الحكومة الماليزية ١٢,١ مليون دولار أمريكي (٥٠ مليون رينجيت ماليزي) لترقية شبكة الأبحاث والبنية التحتية الماليزية الحالية من ٥٠٠ ميجابت في الثانية إلى ١٠ جيجابت في الثانية.

٤. تخصيص ١٠,٢ مليون دولار أمريكي (٤٢ مليون رينجيت ماليزي) لترقية شبكتها الرقمية الوطنية، JENDELA، وهي مبادرة تزود المدارس باتصال أفضل لتحسين تجربة التعلم عبر الإنترنت.

٥. تعمل الحكومة الماليزية أيضا على تعزيز الرقمنة في قطاع الزراعة من خلال تقديم برنامج e-Ladang. من المتوقع أن يشجع هذا البرنامج استخدام التقنيات المتقدمة مثل إنترنت الأشياء والطائرات بدون طيار لتعزيز تقنيات الزراعة الذكية في ماليزيا. وفيما بعد ظهرت نتاجات البرنامج ، اذ شهدت منطقة كوالا لانجات التي تم استخدام فيها أنظمة التسميد المدعمة بإنترنت الأشياء للمزارعين، تحسنًا في الإنتاجية والدخل بنسبة تزيد عن ٢٠٪، وانخفاضًا في تكلفة التشغيل بنسبة ٣٠٪. والتي سيكون لها تأثير على تعزيز الأمن الغذائي للبلاد، وتحقيق الزراعة المستدامة وتحسين حياة المزارعين المحليين. فضلا عن تدريب أكثر من ١٥٠٠ مزارع في جميع أنحاء البلاد على التكنولوجيا الزراعيةالرقمية في مختبرات (eLadang) مزارع الأقمار الصناعية بالتعاون مع شركاء النظام البيئي، وهو يتطلع إلى توسيع هذه المبادرة لتشمل المزيد من المجتمعات الزراعية على الصعيد الوطني.

٦. تخصيص مبلغ ٢٤,٣ مليون دولار أمريكي (١٠٠ مليون رينجيت ماليزي) للشركات الصغيرة

والمتوسطة لمواصلة تحسين مهارات المزيد من المهنيين الجاهزين رقميًا لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المزدهر في ماليزيا.

٧. أطلقت هيئة تنمية الاقتصاد الرقمي الماليزي (MDEC)، بالتعاون مع وزارة الاتصالات والوسائط المتعددة، مبادرة "Malaysia Digital» كخطة استراتيجية وطنية تهدف إلى جذب الشركات والمواهب والاستثمارات لتمكين الماليزيين من لعب دور بارز في الثورة الرقمية العالمية،وأيضا من اجل تسريع نمو النظام البيئي الرقمي في البلاد وتعزيز الفرص في الاقتصاد الرقمي، بما يدعم خطة التعافي الوطنية، خاصة من خلال البرامج التحفيزية الرقمية الماليزية Pemangkin حيث كانت رؤية MDEC لميزانية 2023 تركز على تحفيز نمو القطاعات المستهدفة من قبل "Malaysia Digital»، وتعزيز الشمول المالي الرقمي، ودفع تطور الاقتصاد الرقمي الإسلامي، بالإضافة إلى تسريع تبني مفاهيم البيئة والشبكات الاجتماعية والحوكمةESG بين الشركات الصغيرة والمتوسطة لضمان استمرار ماليزيا في تعزيز الاقتصاد الرقمي.

٨. تماشيا مع MyDIGITAL ، أطلقت MDEC خطة خمسية تسمى استراتيجية مستقبل الاستثمارات الرقمية DIF٥(Future٥ Investments Digital) لجذب الاستثمارات وتعزيز الاقتصاد الرقمي في ماليزيا حتى عام ٢٠٢٥ وكانت اهم أهدافها (جذب استثمارات بقيمة ٥٠ مليار رينجيت ماليزي في الاقتصاد الرقمي، جذب ٥٠ شركة تكنولوجيا ٥٠٠Fortune للتوسع في ماليزيا، التركيز على خمسة قطاعات صناعية رئيسية ، وخمس تقنيات مركزة ، وخمس تقنيات ناشئة و٥ شركات ناشئة ، وخدمات الأعمال الرقمية العالمية ،خلق ٥٠الف وظيفة عالية القيمة في MSC، كما تشمل القطاعات الخمسة المستهدفة الزراعة والرعاية الصحية والتمويل الإسلامي (الاقتصاد الرقمي الإسلامي) والتمويل والبيئة والتعليم التقنيات الخمس التي تركز عليها هي الحوسبة السحابية ومركز البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وأدوات المحتوى الرقمي. كما تم تحديد خمس تقنيات ناشئة أخرى كمحركات للقطاعات الرئيسية،مثل تقنية سلسلة الكتل (blockchain)،وتكنولوجيا الطائرات بدون طيار والحوسبة المتطورة ، والواقع الممتد ، والروبوتات المتقدمة (Malaysia Digital Econ–omy Corporation (MDEC), 2021).

المبحث الثالث

واقع الاقتصاد الرقمي في ماليزيا

تعد ماليزيا من الدول التي نجحت في تحقيق تحول اقتصادي كبير، من خلال اعتماد نهج الاقتصاد الرقمي كركيزة أساسية في خططها التنموية. حيث يمثل الاقتصاد الرقمي حاليا جزءاً حيوياً من اقتصاد الدولة، اذ يساهم بنسبة ٢٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة الى (٢٥,٥٪) عام ٢٠٢٥. وهذا النجاح يجعل من ماليزيا نموذجاً ملهماً في عملية التحول الرقمي والتنمية الاقتصادية.

إن التكنولوجيا الرقمية ليست مجرد أداة في ماليزيا، بل هي محرك رئيسي للنمو الاقتصادي الوطني. حيث ساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية حوالي ٢٣,٠٪ في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، أي ما يعادل ٤١٢,٣ مليار رينجيت ،اذ سجل القطاع نمواً قدر ١٤,٨٪ مقارنة ١٢,٢ ٪ بالعام السابق.وساهم في الأداء GVAICT بنسبة ١٣,٦ ٪، والتجارة الإلكترونية للصناعات الأخرى بنسبة ٩,٤ ٪ (Ministry of economy department of statistics Malaysia, ٢٠٢٣, p. ٩) كما هو موضح في الشكل (٢).

الشكل (٢)

مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد ، ٢٠١٥ – ٢٠٢٢

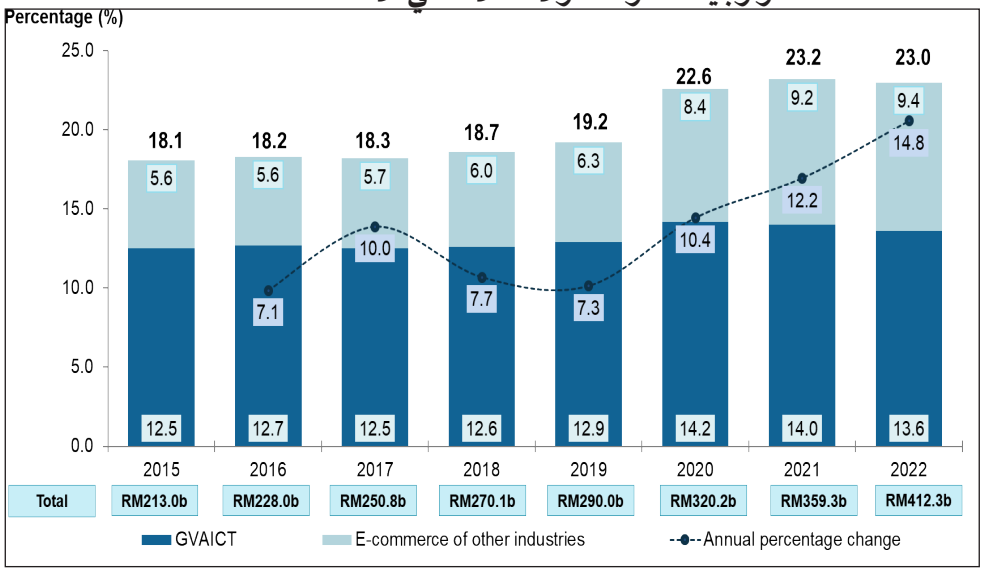

source: Ministry of economy department of statistics Malaysia, Malaysia Digital Economy 2023 ,p9.

أداء صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

شــهد قطاع تكنولوجيا المعلومــات والاتصالات نموًا قويًا في الســنوات الأخيرة. في عام ٢٠٢٢، ســجلت الصناعــة قيمة مضافــة إجمالية بلغت ٢٤٣,٧ مليــار رينجيت ، بنمو نســبته ١٢,٤٪ مقارنة ب٧,٨ ٪ بالعام الســابق. وقد دعم هذا النمو بتوســع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ١٤,٦ ٪ بقيمة ٢٦٣,٩ مليار رينجيت في عام ٢٠٢٢.

كمــا ارتفعــت صادرات منتجات تكنولوجيــا المعلومات والاتصالات إلــى ٤٤٤,٥ مليار رينجيت بنمو قدره ٢٤,٩ ٪ في عام ٢٠٢٢ مقارنة ب ١٣,١ ٪ في العام الســابق. اذ ســاهمت ســلع تكنولوجيا المعلومــات والاتصالات نحــو (٩٠,٩٪) على الأداء العام لصادرات منتجــات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذا شــكلت صادرات منتجات تكنولوجيــا المعلومات والاتصالات ٣٢,٢ ٪ من مجموع الصادرات الوطنية. في حين بلغت واردات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٣٠٨,٨ مليار رينجيــت بنمو نســبته ١٨,٥ ٪ مدفوعا بنمو خدمات تكنولوجيا المعلومــات والاتصالات (١٩,٥ ٪). ساهمت واردات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ٢٤,٧ ٪ من إجمالي الواردات في عام ٢٠٢٢ كما هو موضح في الجدول(٢) . لذلك، فأن صافي صادرات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بلغ ١٣٥,٧ مليار رينجيت ماليزي في عام ٢٠٢٢.

الجدول(٢)

صادرات وواردات منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال عامي ٢٠٢١-٢٠٢٢

		صافي التصدير ٢٠٢٢: ١٣٥,٧مليار رينجيت ٢٠٢١: ٩٥,٣ مليار رينجيت		
		الصادرات		الواردات
منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢
	٣٢١,٥ مليار رينجيت ماليزي	٤٠٤,١ رينجيت ماليزي ب	٢٢٨,٦ مليار رينجيت ماليزي	٢٧١,٠ ب رينجيت ماليزي
سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٪١٣,٨	٪٢٥,٧	٪٢٠,٩	٪١٨,٥
	٪٩٠,٣	٪٩٠,٩	٪٨٧,٧	٪٨٧,٧
	٢٨,٧ مليار رينجيت ماليزي	٣٥,٢ مليار رينجيت ماليزي	٢٨,١ مليار رينجيت ماليزي	٣٣,٦ مليار رينجيت ماليزي
خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٪١٢,٣	٪٢٢,٨	٪٢٤,٠	٪١٩,٥
	٪٨,١	٪٧,٩	٪١٠,٨	٪١٠,٩
	RM٥,٨b	RM٥,٢b	٤,٠ ب رينجيت ماليزي	رينجيت ماليزي ٤,٢ ب
المحتوى والوسائط	٪١٢,٤- ٪١,٦	٪١٠,٦- ٪١,٢	٪١,٩- ٪١,٥	٪٧,١ ٪١,٤
مجموع	RM٣٥٦,٠b ٪١٣,١	رينجيت ماليزي ٤٤٤,٥ ب ٪٢٤,٩	٢٦٠,٧ مليار رينجيت ماليزي ٪٢٠,٨	٣٠٨,٨ ب رينجيت ماليزي ٪١٨,٥
حصتها من الصادرات الوطنية	٪٣٢,٥	٪٣٢,٢	٪٢٦,٥	٪٢٤,٧

Source: Ministry Of Economy,Department Of Statistics Malaysia,Malaysia Digital Economy 2023,2023,p14.

أداء قطاع التجارة الإلكترونية

سجلت التجارة الإلكترونية في ماليزيا أداءً مميزًا في عام ٢٠٢٢، حيث شكلت التجارة الإلكترونية ١٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعام السابق التي بلغت ١٣٪ ، وتوزعت هذه المساهمة بين صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ٣,٩٪، والصناعات الأخرى بنسبة ٩,٤٪. كما بلغ اجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع ٢٣٩,١ مليار رينجيت ماليزي بعد ان بلغت ٢٠١ مليار رينجيت عام ٢٠٢١ ، محققة نموًا بنسبة ١٨,٩٪ مقارنة ٢٢,٧ ٪ في العام السابق. وكان قطاع الصناعة التحويلية هو المساهم الرئيسي في القيمة المضافة الإجمالية للتجارة الإلكترونية بمساهمة قدرها ٥٣,٤ ٪، يليه قطاع الخدمات بنسبة ٤٣,٠ ٪ .

جدول(٣)

اجمالي القيمة المضافة للتجارة الالكترونية ونسبة مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	القيمة المضافة (مليار رينجيت)	نسبة مساهمة التجار الالكترونية من الناتج المحلي الإجمالي(٪)
٢٠١٦	٧٤,٦	٦,١
٢٠١٧	١٠٧,١	٦,٣
٢٠١٨	١١٥,٥	٨
٢٠١٩	١٢٩,٢	٨,٥
٢٠٢٠	١٦٣,٣	١١,٥
٢٠٢١	٢٠١	١٣
٢٠٢٢	٢٣٩,١	١٣,٣

Source: Rachel Gong & Yeu-Mynn Yeung , Digital Economy Plans:

Comparing Malaysia and China, Khazanah Research Institute (KRI), 5 MAY 2022,p3.

Ministry of economy,Department of Statistics Malaysia,MALAYSIA DIGITAL ECONOMY 2023,2023,p11.

ففي عام ٢٠٢١، تجاوز إجمالي معاملات التجارة الإلكترونية حاجز التريليون رينجيت ماليزي لأول مرة، محققًا نموًا بنسبة ٢١,٨٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. هذا الأداء القوي في التجارة الالكترونية كان نتيجة عدة عوامل أهمها السياسات المدروسة مثل إنشاء منطقة التجارة الحرة الرقمية(DFTZ) التي تم إنشاؤها بالقرب من **مطار كوالالمبور الدولي**، بهدف جعل ماليزيا مركزًا إقليميًا للوفاء الإلكتروني والشركات الصغيرة والمتوسطة. ، التي تُعد الأولى من نوعها خارج الصين والتي تهدف إلى تبسيط عمليات التجارة الإلكترونية وتعزيز التجارة عبر الحدود، مما يُعزز مكانة ماليزيا كمركز إقليمي

للشـحن العابر واللوجسـتيات. وجذب الحكومة الماليزية شـركات عالمية رائدة من الولايات المتحدة، والصيـن، والهند، ودول أوروبية عديدة، التي لعبت دورًا محوريًا في دعم التحول الرقمي في ماليزيا. فقد شـركات رائدة من والتي اسـتثمرت بشـكل كبير في تطوير المحتوى الرقمـي والخدمات الرقمية المبتكرة. وقد أدى ذلك إلى تعزيز مكانة ماليزيا كمركز إقليمي ودولي لتقديم هذه الخدمات.

لأجـل ذلـك، قامت ماليزيا باسـتثمارات ضخمة في سـبيل التحـول الى الاقتصـاد الرقمي، وهذه الاسـتثمارات بـدأت منذ عام ١٩٩٦، عبر مبـادرة MSC Malaysia والتي تهدف إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الابتكار ، اذ اسـتثمرت مايقارب ٣٨٤ مليار رينجيت، وخلقت أكثر من ١٨٠ ألـف فرصـة عمل في مجالات عالية القيمة المضافة، وحققت إجمالـي إيراداتها ٥٨٨ مليار رينجيت، ومن المتوقع ان ترتفع إجمالي الاسـتثمارات إلى ٨٩ مليار رينجيت في عام ٢٠٢٥. لتصنف ماليزيا بانها احد الدول المفضلة للاسـتثمار الرقمي على مسـتوى العالم، حيث احتلت المرتبة الثالثة بعد الهند والصين في مؤشر مواقع الخدمات العالمية لشركة AT Kearney منذ بداية التصنيف في عام ٢٠٠٤ والـى الان . كمـا حققت ماليزيا تقدماً في العديد من المؤشـرات العالمية ،فقد حققت **المرتبة الثانية** في **مؤشـر التطور الرقمي** لدول جنوب شـرق آسـيا في ٢٠١٧، و**المرتبة الخامسة** في **مؤشر الاتصال العالمي** لشـركة **هواوي** لعام ٢٠١٨، و**المرتبة السادسـة** في **مؤشـر الجاهزية الشبكية** في ٢٠١٦ و**مؤشـر التحول الرقمي الآسـيوي** لعام ٢٠١٨.مع هذه الاسـتثمارات والتطورات، تسـعى ماليزيا إلـى تعزيـز مكانتها كمركز إقليمي للتجـارة الإلكترونية والابتكار التكنولوجـي، مما يجعلها من أبرز الدول السـاعية للتحول الرقمي في منطقة **جنوب شرق آسـيا** والعالم (Bakri, Mohamed Pero, & Babayo , Ratnaria , ٢٠١٩, p. ٢١٧)

١- خلق فرص عمل ذات قيمة عالية

شـهد قطاع تكنولوجيـا المعلومات والاتصالات في ماليزيا نموا في معـدلات التوظيف خلال عام ٢٠٢٢، حيث ارتفع معدل التوظيف بنسـبة ١٪ ليصل اعداد العاملين إلى ١,٢٢ مليون شـخص، أي مـا يعـادل ٧,٩٪ من إجمالي القوى العاملة في البلاد. ويعكس هذا النمو الدور الحيوي لهذا القطاع في دفـع عجلة الاقتصاد الرقمي الماليزي. وقد توزعـت العمالة الى ثلاثة مجالات هي: تصنيع تكنولوجيا المعلومـات والاتصـالات الذي هيمـن على النسـبة الأكبر بنحـو ٣٦,١ ٪، تليها خدمـات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢٩,٣ ٪، وتجارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٢١,٧ ٪.

٢- تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية .

سـاعد الاقتصاد الرقمي على إحداث تغييرات نوعية فـي مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تحويلها إلى أشكال رقمية مبتكرة، مما أدى إلى زيادة الابتكار والنمو الاقتصادي وتحسين حياة الأفراد وتمكين المجتمعات. فقد سـاهمت السـياحة الرقمية فـي إعادة انعاش السـياحة المحلية التي تضررت بعـد جائحة كورونا من خلال اسـتخدام منصات التواصل الاجتماعـي والجولات الافتراضية، تمكنت المجتمعـات المحليـة لجذب السـياح من جديد وتحفيز اقتصـاد. كما فتح الاقتصاد الرقمـي آفاقًا جديدة

«الصناعــة الإبداعية» خاصة الصناعــات المحتوى الإبداعي مثل الرســوم المتحركة، التي أصبحت صناعة مزدهرة تبلغ ايراداتها أكثر من ٧ مليارات رينجيت. اما في مجال الزراعة الرقمية، ســاهمت مبادرة مثل برنامج «eLadang" والتي تم استخدام تقنيات التسميد المدعمة بالأنترنيت لتصبح أنظمة زراعية أكثر كفاءة، وزيادة الإنتاجية والايراد بنســبة ٢٠٪ وخفض التكاليف بنســبة ٣٠٪، كما استفاد اكثــر مــن ١٥٠٠ مزارع عام ٢٠٢١ من البرامج التدريب التي ســاعدتهم على اســتخدام التكنولوجيا الحديثة التي حســنت حياتهم وأتاحت لهم الاستفادة من الممارســات الزراعية المستدامة. البنية التحتية والمدن الذكية تهدف برامج التطوير الرقمي في المدينة إلى تحسين نوعية الحياة من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية والتنقل الرقمي، مع التركيز على بناء مدن خضراء مستدامة.

كمــا يدعم الاقتصاد الرقمي الشــركات التكنولوجية الناشــئة من خلال تقديــم النصائح والمبادرات التي تســاعدها على النمو واختراق الأسواق العالمية. اذ تعمل مؤسسات مثل "MDEC" مع بورصة ماليزيــا وهيئة الأوراق المالية الماليزية ومنظمات الاســتثمار لضمان الاســتدامة البيئية مناســبة لنمو الشركات التكنولوجية ذات النمو المرتفع مما يعزز الابتكار ويجذب الاستثمار

الاستنتاجات

١. احــدث الاقتصــاد الرقمي تحولا جذريا في النشــاط الاقتصــادي، كونه يســتخدم التكنولوجيا الرقميــة لتحســين الكفاءة والابتكار، مما يعزز القدرة التنافســية للــدول ويعيد هيكلة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

٢. ماليزيا قد نجحت في بناء اقتصاد رقمي قوي بفضل الاســتثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقميــة والابتكار، مما ســاعدها على تحقيق مراكز متقدمة في المؤشــرات العالمية. التوجه نحو الرقمنة في مختلف القطاعات يعزز من القدرة التنافســية للبلاد ويوفر فرصًا كبيرة للنمو الاقتصادي المستدام.

٣. اتبعت ماليزيا نهجاً مدروســاً واســتراتيجياً للتحول الرقمي، بدءًا من إنشــاء مؤسسة الاقتصاد الرقمــي الماليزية (MDEC) وإطــلاق مبادرات مثــل Multimedia Super Corridor (MSC)) ومبادرة ماليزيا الرقمية، التي تعكس التزامها بجعل الاقتصاد رقميًا محرك رئيسي للنمو الاقتصادي المستدام.

٤. اتبعت الحكومة الماليزية تنوع في السياسات الداعمة للاقتصاد الرقمي وبجهود كل من القطاع العام والخاص ،لتطوير البنية التحتية الرقمية، وتشــجيع الابتكار ،ودعم الشــركات الصغيرة والمتوســطة من خلال التجارة الإلكترونية، دعم التقنيات المســتقبلية مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وادخالها في مختلف القطاعات الاقتصادية .

٥. ساهم الاقتصاد الرقمي في ماليزيا بنسبة ٢٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، ومــن المتوقع أن ترتفع هذه النســبة إلى ٢٥,٥٪ بحلول عــام ٢٠٢٥. ويعد قطاعا تكنولوجيا

المعلومـات والاتصالات والتجارة الإلكترونية المحركين الرئيسـيين لهذا النمو. حيث سـجلا نمـواً يصـل إلى ١٤,٨٪ و١٨,٩٪ علـى التوالي، وهو ما يعكس الـدور الحيوي الذي تلعبه التكنولوجيا الرقمية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

٦. سـاهم الاقتصاد الرقمي بشكل كبير في خلق فرص العمل في عام ٢٠٢٢، حيث وصل اعداد العامليـن في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ١,٢٢ مليون شـخص،أي مايمثل ٧,٩٪ مـن إجمالـي القوى العاملة في ماليزيا. ومن المتوقـع ان يرتفع الى يضاف اليها ٥٠٠ الف وظيفة عمل في عام ٢٠٢٥ ضمن مبادرة (ماي ديجتال) .

٧. يواجـه الاقتصـاد الرقمي في ماليزيا بعـض التحديات منها نقص المهـارات، والبنية التحتية الرقمية الضعيفة، وتهديدات الأمن السيبراني، والصعوبات في التكيف الاجتماعي مع التقنيات الجديدة.

التوصيات

١. الاسـتثمار في التعليـم والتدريب الرقمي لمواجهـة نقص المهارات الرقمية في سـوق العمل الماليـزي، تحتـاج الحكومة والمؤسسـات التعليمية إلى برامج تعليميـة متخصصة في مجال التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والاتصالات.

٢. تشجيع الشركات المحلية على الابتكار في القطاع الرقمي وإعطاء الحوافز المالية والضريبية وتوسيع الشراكات مع الشركات العالمية العاملة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

٣. يجـب علـى الحكومـة مواصلة تطوير البنيـة التحتية الرقميـة على المسـتوى الوطني لتلبية احتياجات الاقتصاد الرقمي المتنامي. ويتضمن ذلك تحسين الإنترنت، وتوسيع نطاق الوصول إلـى خدمـات الاتصالات المتقدمة فـي المناطق الريفية ، فضلاً عن تعزيز الأمن السـيبراني لضمان استمرار النمو الرقمي.

٤. تعزيز الشـراكة بين القطاعين العام والخاص، من خلال تعزيز التعاون بين الحكومة وقطاع الأعمال لتطوير تقنيات جديدة ودعم الابتكار، وتمويل مشاريع البنية التحتية وبرامج التدريب.

المراجع

المصادر العربية

١. مانـي فوزي الجندي، و شـيماء احمد حنفي. (٢٠٢٢). العلاقة بيـن الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي: تحليل قياسـي لبعض الدول العربية. المجلة الدولية للسياسـات العامة في مصر، صفحة ٣٢.

٢. اناس عثمانية، و دنيا قاسمي. (٢٠٢١). التحول نحو الاقتصاد الرقمي كالية فغالة لتحسين اداء

المؤسســات البنكية العمومية (الإصدار رسالة ماجستير). (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المحرر) الجزائر: جامعة ٨ماي ١٩٤٥ قللة.

٣. جابــر ابراهيم الســيد، و محمود احمد عيــاد. (٢٠٢٠). الاقتصاد الرقمي. مصــر: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.

٤. جعفــر عبــد النور. (٢٠٢٣). واقع الاقتصاد الرقمي ونظــام الدفع الالكتروني في ظل جائحة COVID-١٩: دراسة حالة ماليزيا . مجلة اقتصاد المال والاعمال، صفحة ٣٩٧.

٥. حلا زيدان المعاضيدي. (٢٠٢١). واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية: دراسة وصفة تحليلية. مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية والثقافية، صفحة ١٧٤.

٦. زينــب هــادي نعمــة . (٢٠١٥). تحليــل العلاقــة بين الاقتصــاد الرقمي وبعــض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (١٩٩٩-٢٠١٣) مع الإشــارة للعراق (المجلد أطروحة دكتوراه). كربلاء، العراق: جامعة كربلاء.

٧. علــي محمد الخوري. (٢٠٢٠). الاقتصاد العالمي الجديد: مابين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتســارعة (المجلد ١). القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

٨. قاسم شاكر، و ملوكي اوس. (٢٠١٨). مؤشرات جاهزية الولوج إلى الاقتصاد الرقمي قراءة تحليلية لوضعية الجزائر على ضوء مؤشــر الجاهزي الوارد في التقرير الدولي. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، صفحة ٣١.

٩. نســرين برجي. (٢٠٢١). اســتراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الإســلامي الرقمي « ماليزيا انموذجا»،، . مجلة العلوم الإنسانية، صفحة ٨٢٤.

١٠. وســيلة عجال، و محمد زياد. (٢٠٢٢). دراســة تحليلية لمؤشــر الاقتصــاد الرقمي العربي- دراسة حالة مجموعة من الدول العربية لسنة ٢٠٢٠. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، صفحة ٣٠٣.

المصادر الأجنبية

1. B. m., Mohamed Pero, S. D., R. W., & B. s. (2019, June). Cybersecurity and Digital Economy in Malaysia: Trusted Law for Customer and Enterprise Protection. *International Journal of Innovative Technology and Exploring Engineering (IJITEE)*, p. 217.

2. C. L. (2022). Strategic Policies for Digital Economic Transformation:

The Case of Malaysia. *ISEAS – Yusof Ishak Institute,*, p. 2.

3. Department of Foreign Affairs and Trade) .n.d .(*Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement (RCEP* تـم الاسـترداد من .(Australian Government: https://www.dfat.gov.au/trade/agreements/in-force/rcep

4. ECONOMIC PLANNING UNIT, PRIME MINISTER'S DEPARTMENT. (2023). *MALAYSIA DIGITAL ECONOMY BLUEPRINT.*

5. International Trade Administration . (n.d.). *Malaysia Digital Economy*. Retrieved from https://www.trade.gov/market-intelligence/malaysia-digital-economy

6. Loh et al, Y. X. (2021). The Factors and Challenges affecting Digital Economy in Malaysia. *Conference on Management, Business, Innovation, Education and Social Science*, p. 1846.

7. Malaysia Digital Economy Corporation (MDEC). (2021, 10 25). *The Cities in Malaysia Emerging as Global Tech Hubs*. Retrieved from (MDEC): https://mdec.my/media-release/news-press-release/265/The-Cities-in-Malaysia-Emerging-as-Global-Tech-Hubs

8. Mentek, D. S. (2022, 6 30). *E-commerce: The digital heart of Malaysia's economy*. Retrieved from https://theedgemalaysia.com/article/ecommerce-digital-heart-malaysias-economy

9. Ministry of economy department of statistics Malaysia .(2023) .*MALAYSIA DIGITAL ECONOMY 2023* .Malaysia.

10. Ministry Of Investment, Trade And Industry (MITI). (n.d.). *Sector Level*. Retrieved from https://www.miti.gov.my/NIA/sector-level%20.html

11. PRIME MINISTER'S DEPARTMENT) .n.d .(*NATIONAL FOURTH INDUSTRIAL REVOLUTION (4IR) POLICY* .ECONOMIC PLANNING UNIT.

12. S. I., N. M., & H. A. (2024). Factors influencing readiness to implement digital audit among internal auditors of the Malaysian public sector. *Accounting Research Journal*, p. 542.

13. World Bank Group. (2018). *Malaysia's Digital Economy: A New Driver of Development.* Washington.

١٤. اماني فوزي الجندي، و شـيماء احمد حنفي. (٢٠٢٢). العلاقـة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي: تحليل قياسـي لبعض الدول العربية. المجلة الدولية للسياسـات العامة في مصر، صفحة ٣٢.

١٥. اناس عثمانية، و دنيا قاسمي. (٢٠٢١). التحول نحو الاقتصاد الرقمي كالية فغالة لتحسين اداء المؤسسـات البنكية العمومية (الإصدار رسالة ماجستير). (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المحرر) الجزائر: جامعة ٨ماي ١٩٤٥ قللة.

١٦. جابـر ابراهيم السـيد، و محمود احمد عيـاد. (٢٠٢٠). الاقتصاد الرقمي. مصـر: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.

١٧. جعفـر عبـد النور. (٢٠٢٣). واقع الاقتصاد الرقمي ونظـام الدفع الالكتروني في ظل جائحة COVID-١٩: دراسة حالة ماليزيا . مجلة اقتصاد المال والاعمال، صفحة ٣٩٧.

١٨. حلا زيدان المعاضيدي. (٢٠٢١). واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية: دراسة وصفة تحليلية. مجلة الشرق الاوسط للعلوم الانسانية والثقافية، صفحة ١٧٤.

١٩. زينـب هـادي نعمـة . (٢٠١٥). تحليـل العلاقـة بين الاقتصـاد الرقمي وبعـض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (١٩٩٩-٢٠١٣) مع الإشـارة للعراق (المجلد أطروحة دكتوراه). كربلاء، العراق: جامعة كربلاء.

٢٠. علـي محمد الخوري. (٢٠٢٠). الاقتصاد العالمي الجديد: مابين الاقتصاد المعرفي ومفاهيمه الحديثة والاقتصاد الرقمي والابتكارات التكنولوجية المتسـارعة (المجلد ١). القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

٢١. قاسم شاكر، و ملوكي اوس. (٢٠١٨). مؤشرات جاهزية الولوج إلى الاقتصاد الرقمي قراءة تحليلية لوضعية الجزائر على ضوء مؤشـر الجاهزي الوارد في التقرير الدولي. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، صفحة ٣١.

٢٢. نسـرين برجي. (٢٠٢١). اسـتراتيجيات التحول نحو الاقتصاد الإسـلامي الرقمي « ماليزيا انموذجا»،، . مجلة العلوم الإنسانية، صفحة ٨٢٤.

٢٣. وسـيلة عجال، و محمد زياد. (٢٠٢٢). دراسـة تحليلية لمؤشـر الاقتصـاد الرقمي العربي- دراسـة حالة مجموعة من الدول العربية لسنة ٢٠٢٠. **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، صفحة ٣٠٣.

24. B. m., Mohamed Pero, S. D., R. W., & B. s. (2019, June). Cybersecurity and Digital Economy in Malaysia: Trusted Law for Customer and Enterprise Protection. International Journal of Innovative Technology and Exploring Engineering (IJITEE), p. 217.

25. C. L. (2022). Strategic Policies for Digital Economic Transformation: The Case of Malaysia. ISEAS – Yusof Ishak Institute,, p. 2.

26. ECONOMIC PLANNING UNIT, PRIME MINISTER'S DEPARTMENT. (2023). MALAYSIA DIGITAL ECONOMY BLUEPRINT.

27. International Trade Administration . (n.d.). Malaysia Digital Economy. Retrieved from https://www.trade.gov/market-intelligence/malaysia-digital-economy

28. Loh et al, Y. X. (2021). The Factors and Challenges affecting Digital Economy in Malaysia. Conference on Management, Business, Innovation, Education and Social Science, p. 1846.

29. Ministry of economy department of statistics Malaysia. (2023). MALAYSIA DIGITAL ECONOMY 2023. Malaysia.

30. Ministry Of Investment, Trade And Industry (MITI). (n.d.). Sector Level. Retrieved from https://www.miti.gov.my/NIA/sector-level%20.html

31. S. I., N. M., & H. A. (2024). Factors influencing readiness to implement digital audit among internal auditors of the Malaysian public sector. Accounting Research Journal, p. 542. doi:http://dx.doi.org/10.1108/ARJ-01-2024-0033

32. World Bank Group. (2018). Malaysia's Digital Economy: A New Driver of Development. Washington.

Digital Economy as a Tool for Enhancing Economic Development in Malaysia

Dr. Abeer Murthada Hamid

Abstract

This study explores the role of the digital economy in enhancing economic development in Malaysia by highlighting government initiatives and policies that have contributed to improving the performance of this vital sector. It analyzes the state of the digital economy through the performance of the information and communication technology (ICT) sector, e-commerce, and its role in driving economic growth, creating high-value job opportunities, . and attracting local and international investments

Using a descriptive-analytical approach based on official statistics and local and international reports, the study's results revealed that the digital economy contributed 22.6% to the GDP in 2022, with expectations to increase this share to 25.5% by 2025. The digital economy has also played a significant role in job creation, with around 1.22 million people employed in the ICT sector alone, reflecting its positive impact on the labor market and . economic development

At the conclusion of the study, several recommendations were made, including investing in digital education and training to address the skills gap among the workforce by providing specialized programs in emerging technologies such as artificial intelligence and big data. Additionally, it suggested continuously developing digital infrastructure to meet the growing needs of the digital economy and enhance its sustainability as a key driver of economic .development

Keyword: Economy digital, Economic Development, Malaysia.